PUBLIC

قرض التمويل الأخضر للمؤسسات المتوسطة الحجم (MidGEFF) – البنك الشعبي المركزي

رقم المشروع:	57483
الحالة الراهنة للمشروع:	في المرحلة الاستكشافية، وقيد انتظار المراجعة النهائية
الموقع:	المغرب
قطاع الأعمال:	المؤسسات المالية
نوع الإشعار:	خاص
فئة التصنيف البيئي:	FI
تاريخ الموافقة:	09 سبتمبر/أيلول 2026
تاريخ الإفصاح باللغة الإنجليزية:	28 يوليو/تموز 2026

وصف المشروع

تقديم قرض ممتاز غير مضمون إلى البنك الشعبي المركزي ("BCP") بقيمة تصل إلى 40 مليون يورو أو ما يعادلها بالدرهم المغربي، وذلك كجزء من حزمة البرنامج الإقليمي لآلية تمويل الاقتصاد الأخضر "GEFF+" البالغة 65 مليون يورو (والتي تتضمن أيضاً قرضاً في إطار البرنامج الثالث لآلية تمويل الاقتصاد الأخضر "GEFF III" بقيمة تصل إلى 25 مليون يورو أو ما يعادلها بالدرهم المغربي). ومن المتوقع أن تمول كندا ما يصل إلى 3.2 مليون يورو بشكل مشترك من خلال الصندوق متعدد المانحين "الشراكة عالية الأثر للعمل المناخي" ("HIPCA Canada"). كما سيموَّل دعم شامل في مجال التعاون الفني لهذه العملية من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج إزالة الكربون وتعزيز القدرة على الصمود تجاه تحديات تغير المناخ في المغرب ("MDCR"). وسيستخدم البنك الشعبي المركزي عائدات القرض لإعادة الإقراض لشركات خاصة لتمويل استثماراتها في مجالي التخفيف من تحديات تغير المناخ والتكيف معه.

أهداف المشروع

سيُسهم المشروع في تعزيز الاقتصاد الأخضر في المغرب من خلال دعم الشركات المؤهلة في القطاع الخاص لتنفيذ استثمارات متوسطة الحجم قادرة على الصمود تجاه تحديات تغير المناخ. وسيركّز المشروع بشكل خاص، من بين أمور أخرى، على: استثمارات الطاقة المتجددة متوسطة الحجم، ومشاريع كفاءة استخدام الطاقة الصناعية متوسطة الحجم (مثل تحديث كفاءة الطاقة في المواقع الصناعية)، والمباني الخضراء، والاستثمارات المؤهلة للقطاع الخاص في قطاع البنية التحتية للجماعات المحلية، فضلاً عن مشاريع التكيف مع تغير المناخ (مثل معالجة المياه العادمة أو تحلية المياه) واستثمارات الاقتصاد الدائري.

أثر التحول

درجة أثر التحول المتوقعة: 60

من المتوقع أن يُستمد أثر التحول من سمة التحول "أخضر" في إطار برنامج التمويل الأخضر للمؤسسات المتوسطة الحجم – المغرب (Morocco MidGEFF Framework). ويساهم الإطار والمعاملات المقترَحة في تعزيز التحول نحو اقتصاد مستدام بيئياً ومنخفض الكربون وقادر على الصمود تجاه تحديات تغير المناخ في المغرب.

بيانات العميل

البنك الشعبي المركزي المغربي

انطلاقاً من قيم التضامن والابتكار، تُعد مجموعة البنك الشعبي المركزي (BCP)، ذات البعد الأفريقي، من أبرز المؤسسات المصرفية في المغرب، إذ تؤدي دوراً رئيسياً في تعبئة الادخار وتمويل الاقتصاد الوطني. وتزاول المجموعة أنشطتها في 32 دولة، منها 18 دولة في أفريقيا، مع حضور قوي في منطقتي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (سيماك) ومنطقة المحيط الهندي، وذلك من خلال شبكتها من البنوك الشاملة وأنشطتها في مجالات الخدمات المصرفية الاستثمارية والتأمين والتكنولوجيا المالية.

PUBLIC

كما طوّرت مجموعة البنك الشعبي المركزي خبرة معترفاً بها في مجال التمويل الأخضر ومواكبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية في تحولها الطاقي. ويعود هذا الالتزام إلى عام 2014 مع أولى برامج التمويل المستدام بالشراكة مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ولا سيما برنامج "MorSEFF"، الذي تلاه برنامج سلاسل القيمة الخضراء ثم البرنامج الثاني لآلية تمويل الاقتصاد الأخضر (GEFF II). واليوم، تحتل الاستدامة موقعاً محورياً في تمويل المجموعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال دعم الاستثمارات في كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة وإزالة الكربون، وتعزيز التنافسية المستدامة للمقاولات المغربية.

ملخص التمويل المقدم من البنك

36.8 مليون يورو

تكلفة المشروع الإجمالية

40 مليون يورو

عنصر الإضافة

يقدم المشروع مزيجاً من (1) التمويل طويل الأجل و(2) المساعدة الفنية في حزمة شاملة تشجع استثمارات القطاع الخاص الخضراء متوسطة الحجم، منخفضة الكربون والقادرة على الصمود في مواجهة تحديات تغير المناخ.

الملخص البيئي والاجتماعي

صُنف المشروع من الفئة (FI) وفقاً للسياسة البيئية والاجتماعية لعام 2024. والبنك الشعبي المركزي هو عميل حالي للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ويستوفي حالياً المتطلبات البيئية والاجتماعية أرقام 2 و4 و9 الخاصة بالبنك في إطار تعاملاته القائمة معه. وستدعم المشاريع الفرعية المؤهلة الاستثمارات الخضراء، ومن المرجح أن تنطوي على مخاطر بيئية واجتماعية متوسطة. وترتبط المخاطر البيئية والاجتماعية الرئيسية بقدرة العميل على تنفيذ نظامه للإدارة البيئية والاجتماعية، والتأثيرات المحتملة الناشئة عن القروض الفرعية الممولة وما يتصل بها من مخاطر سلاسل التوريد، إضافة إلى التعرضات وغيرها من التأثيرات البيئية والاجتماعية المحتملة. وقد أُجريت العناية الواجبة البيئية والاجتماعية من خلال مراجعة أحدث تقرير بيئي واجتماعي سنوي للعميل والمعلومات المتاحة للعموم. ويمتلك البنك الشعبي المركزي نظاماً للإدارة البيئية والاجتماعية يُعتبر متناسباً مع طبيعة مخاطر المشاريع الفرعية المؤهلة.

ومن المتوقع أن يحافظ البنك الشعبي المركزي على نظامه للإدارة البيئية والاجتماعية من أجل تقييم وإدارة ومراقبة المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية بفعالية، بما في ذلك تدابير معالجة مخاطر الاستغلال والاعتداء والتحرش الجنسي، وذلك تماشياً مع المتطلبات البيئية والاجتماعية أرقام 2 و4 و9 الخاصة بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. ويشمل ذلك الامتثال لقائمة الاستبعاد البيئية والاجتماعية للبنك والمواءمة مع الإرشادات ذات الصلة الصادرة عن البنك والموجهة إلى المؤسسات المالية. ويتعين على المقترضين الفرعيين الممولين من قبل العميل الامتثال للقوانين الوطنية المعمول بها في مجالات البيئة والشؤون الاجتماعية والصحة والسلامة والعمل. وسيقدم البنك الشعبي المركزي تقارير بيئية واجتماعية سنوية إلى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بشأن تنفيذ نظام الإدارة البيئية والاجتماعية، والامتثال لمتطلبات البنك، ونتائج فرز المشاريع الفرعية، وأي حوادث بيئية واجتماعية جوهرية.

كما يتعين على البنك الشعبي المركزي الإفصاح علناً عن معلومات بشأن نظامه للإدارة البيئية والاجتماعية بما يتماشى مع السياسة البيئية والاجتماعية لعام 2024. وسيُدرج على موقعه الإلكتروني روابط لأي تقارير متاحة للعموم لتقييم الأثر البيئي/تقييم الأثر البيئي والاجتماعي تخص المشاريع الفرعية من الفئة (أ) التي يمولها، إن وُجدت.

إذا استُخدم تمويل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لتمويل مشاريع فرعية في مجال الطاقة المتجددة، فيجب أن تستوفي تلك المشاريع معايير الأهلية البيئية والاجتماعية الخاصة بالبنك في مجال الطاقة المتجددة، فضلاً عن أي متطلبات أخرى منصوص عليها في بيان سياسة آلية تمويل الاقتصاد الأخضر (GEFF Policy Statement).

التعاون الفني وتمويل المنح

يُرافق هذا التمويل حزمة مساعدة فنية لإعداد المشروع وتنفيذه والتحقق منه ومراقبته، فضلاً عن بناء القدرات لصالح البنك الشعبي المركزي، ممولة من الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج إزالة الكربون وتعزيز القدرة على الصمود تجاه تحديات تغير المناخ في المغرب ("MDCR").

بيانات الاتصال بالعميل

زكرياء الطالبي
ZTALBI@groupebcp.com
https://www.groupebcp.com
برج البنك الشعبي المركزي، القطب المالي للدار البيضاء، الدار البيضاء، المغرب

فهم أثر التحول

يتوفر المزيد من المعلومات حول نهج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لقياس أثر التحول، في هذا الرابط.

فرص الأعمال

للتعرف على فرص الأعمال أو المشتريات، يرجى الاتصال بالعميل.
للتعرف على فرص الأعمال مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (بخلاف الفرص المتعلقة بالمشتريات)، يرجى الاتصال بـ:
الهاتف: 7168 7338 20 44+ البريد الإلكتروني: projectenquiries@ebrd.com
للمشاريع الحكومية، يرجى زيارة صفحة مشتريات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية:
الهاتف: 6794 7338 20 44+ البريد الإلكتروني: procurement@ebrd.com

الاستفسارات العامة

يمكن إرسال طلب استفسارات خاصة عند طريق استخدام نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

السياسة البيئية والاجتماعية

تُحدد السياسة البيئية والاجتماعية ومتطلبات الأداء المرتبطة بها الطرق التي ينفذ بها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية التزامه نحو تعزيز "التنمية المستدامة والسليمة بيئياً". تتضمن السياسة البيئية ومتطلبات الأداء أحكامًا محددة للعملاء للامتثال للمتطلبات المعمول بها في القوانين الوطنية المتعلقة بالتشاور والمعلومات العامة وكذلك لإنشاء آلية للتظلم لتلقي وتسهيل حل مخاوف وتظلمات أصحاب المصلحة، وعلى وجه الخصوص، تلك المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي للعميل والمشروع. وبما يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية للمشروع، يطلب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بالإضافة إلى ذلك، من عملائه الإفصاح عن المعلومات، حسب الاقتضاء، عن المخاطر والتأثيرات الناشئة عن المشاريع، أو إجراء مشاورات ذات مغزى مع أصحاب المصلحة والنظر في آرائهم حول تلك المخاطر والرد عليها.
يتوفر المزيد من المعلومات عن ممارسات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في هذا الشأن في السياسة البيئية والاجتماعية.

النزاهة والامتثال

يشجع مكتب كبير مسؤولي الامتثال في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الإدارة الرشيدة ويضمن تطبيق أعلى معايير النزاهة على جميع أنشطة البنك وفقًا لأفضل الممارسات الدولية. يتم إجراء فحوصات النزاهة النافية للجهالة على جميع عملاء البنك للتأكد من عدم تضمن المشاريع على مخاطر نزاهة أو سمعة غير مقبولة تؤثر على البنك. ويعتقد البنك أن تحديد وحل المشاكل في مراحل الموافقة على تقييم المشروع هو أنجح وسيلة لضمان نزاهة معاملات البنك. ويلعب مكتب كبير مسؤولي الامتثال دورًا رئيسيًا في هذه الجهود الوقائية، وتساعد أيضًا في مراقبة مخاطر النزاهة في المشاريع بعد الاستثمار.
إن مكتب كبير مسؤولي الامتثال مسؤول أيضًا عن التحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد وسوء السلوك في المشاريع التي يمولها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. يجب على أي شخص، سواء داخل البنك أو خارجه، يشتبه في حدوث احتيال أو فساد، تقديم تقرير مكتوب عن طريق البريد الإلكتروني إلى compliance@ebrd.com إلى كبير مسؤولي الامتثال. سوف يعالج مكتب كبير مسؤولي الامتثال جميع القضايا التي تم الإبلاغ عنها للمتابعة. وسيتم مراجعة جميع التقارير، بما في ذلك التقارير مجهولة المصدر. ويمكن تقديم التقارير بأي لغة من لغات البنك أو الدول التي يعمل بها البنك. ويجب أن تتسم المعلومات المقدمة بحسن النية.

سياسة الوصول إلى المعلومات

تحدد سياسة الوصول إلى المعلومات كيفية قيام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالإفصاح عن المعلومات والتشاور مع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز وعي وفهم أفضل لاستراتيجياته وسياساته وعملياته بعد دخولها حيز النفاذ في 1 يناير 2020. يرجى زيارة صفحة سياسة الوصول إلى المعلومات لمعرفة ما هي المعلومات المتاحة من موقع الويب الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

يمكن تقديم طلبات محددة للحصول على المعلومات باستخدام نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (باللغة الإنجليزية).

آلية المساءلة المستقلة للمشاريع (IPAM)

إذا لم تنجح الجهود المبذولة لمعالجة مخاوف الإفصاح البيئي أو الاجتماعي أو العام مع العميل أو البنك (على سبيل المثال، من خلال آلية التظلم على مستوى المشروع أو من خلال المشاركة المباشرة مع إدارة البنك)، فقد يسعى الأفراد والمنظمات إلى معالجة مخاوفهم من خلال آلية المساءلة المستقلة للمشاريع التابعة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

تقوم آلية المساءلة المستقلة للمشاريع بشكل مستقل بمراجعة قضايا المشروع التي يُعتقد أنها تسببت (أو من المحتمل أن تتسبب) في إحداث ضرر. والغرض من هذه الآلية هو: دعم الحوار بين أصحاب المصلحة في المشروع لحل قضايا الإفصاح البيئي والاجتماعي والعام؛ لتحديد ما إذا كان البنك قد امتثل لسياسته البيئية والاجتماعية أو الأحكام الخاصة بالمشروع في سياسة الوصول إلى المعلومات الخاصة به؛ وعند الاقتضاء، لمعالجة أي حالات عدم امتثال موجود لهذه السياسات، مع منع عدم الامتثال في المستقبل من قبل البنك.

يرجى زيارة صفحة الويب آلية المساءلة المستقلة للمشاريع للاطلاع على المزيد من المعلومات عن الآلية ومهمتها، أو كيفية تقديم طلب للمراجعة، أو الاتصال بالآلية عن طريق البريد الإليكتروني ipam@ebrd.com للحصول على الإرشادات والمزيد من المعلومات حول الآلية وكيفية تقديم طلب